المنتدى الاستراتيجي العربي
ARAB STRATEGY FORUM

تقرير خاص حول الانتخابات الأمريكية
تداعيات انتخاب ترامب رئيسًا للولايات المتحدة

سيؤدي انتخاب دونالد ترامب رئيسًا للولايات المتحدة الأميركية إلى تعقيد العلاقات الأميركية الخليجية بشكل كبير، كما سيُسرِّع من وتيرة انسحاب الولايات المتحدة من تحالفاتها مع هذه الدول، خصوصًا وأن إدارة الرئيس باراك أوباما كانت قد بدأت بالفعل إعادة النظر بمنظومة الشراكات معها. وإلى جانب ذلك، لم يعد لمنطقة الشرق الأوسط بريقها وأهميتها للمصالح الأميركية؛ إذ دفعت الثورة في مجال إنتاج النفط الصخري بالمسؤولين الأميركيين إلى إعادة ترتيب أولوياتهم في المنطقة. أما على الصعيد المؤسسي، فقد بات كلٌ من الكونغرس الأميركي والمؤسسات الأميركية أكثر انتقادًا للمملكة العربية السعودية والحلفاء الخليجيين، ويظهر ذلك جليًا من خلال إقرار قانون العدالة ضد رُعاة الإرهاب، أو ما يُعرف بقانون (جاستا).

ويبدو جليًا أن دونالد ترامب، على النقيض من هيلاري كلينتون، لن يمنح دول الخليج فرصة التمتع بانتقال سلس نحو نوع جديد من العلاقات بين الطرفين. فعلى سبيل المثال، لن يُبدي الرئيس المنتخب اهتمامًا باستيعاب القادة السنيين في منطقة الخليج، والذين لم يكتفوا بتقديم الدعم لمنافسته هيلاري كلينتون، بل أيضًا وجهوا انتقادات له. وفي جوهر الأمر، لن ينجح الطرفان في الوصول إلى تفاهمات حول التشدد الإسلامي في المنطقة. على الصعيد السياسي، لن يُبدي ترامب أي تعاطُف مع التحديات التي يواجهها قادة دول الخليج في فرض سيطرتهم على المؤسسات الدينية المُحافظة في دولهم. أما على الصعيد الاقتصادي، سيظل ترامب، الذي سينصبُ تركيزه على الفترة الانتقالية، مهتمًا في تطوير علاقات تجارية مع دول الخليج. وإلى جانب ذلك، لجأت بعد المصانع الأميركية إلى إغلاق أبوابها في الولايات المتحدة والانتقال إلى منطقة الشرق الأوسط، في وقت تواجه فيه الولايات المتحدة معضلات تتعلق بتعاملاتها التجارية مع آسيا.

ورغم تحديات العلاقات بين الطرفين، والتي من المتوقع أن تتفاقم، إلا أنه من غير المحتمل أن يلجأ ترامب إلى قطع العلاقات العسكرية مع دول الخليج. وستُسلط المؤسسة العسكرية الأميركية الضوء على أهمية القواعد العسكرية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، أو على الأقل ستُقنع الرئيس المنتخب للإبقاء على التشكيلات الحالية للقوات الأميركية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لكن على الرغم من ذلك، يُؤشِّر الأسلوب غير الواقعي الذي يتبناه ترامب إلى أن دول الخليج لن يكون لها تأثير كبير على القرارات الأميركية في المنطقة.

وعلى صعيد الأزمة السورية، فمن المحتمل أن تُولي إدارة الرئيس ترامب الأولوية للتعاون مع روسيا بغية هزيمة تنظيم داعش. ومن غير المحتمل كذلك أن تُخصص موارد كبيرة لمواجهة الرئيس السوري بشار الأسد. وستُكثف الجهود العسكرية الرامية لهزيمة داعش نتيجة للتعاون الأميركي الروسي، وسينجح الجانب الروسي في التأكيد على أن نظام الرئيس الأسد هو الخيار الوحيد القادر على ضمان الاستقرار في سوريا. أما على الجانب الكردي، سيستمر التعاون الأميركي مع حزب الوحدة الديمقراطي الكردي حتى بعد انتخاب ترامب، خصوصًا أنه انتقد الجماعات الإسلامية المتشددة أثناء حملته الانتخابية. وعلى الصعيد الاستراتيجي، فمن غير المُحتمل أن يُبدي ترامب اهتمامًا بمعارضة استمرار نظام الأسد أو بتبني وجهات نظر حلفاء أميركا في المنطقة.

وفيما يخص العمليات العسكرية السعودية في اليمن، فمن المتوقع أن تنأى الولايات المتحدة بنفسها عن هذه العمليات، خصوصًا وأن بعض مسؤوليها قد بدأوا بالتعبير صراحةً عن تحفظاتهم تجاه هذه العمليات. ولن يُبدي الرئيس المنتخب أي اهتمام في تعزيز التحالفات والعلاقات مع الدول التي دعمت منافِسَته في الانتخابات الرئاسية، سواء كان ذلك الدعم علنيًا أم خفيًا. وأخيرًا، ستُشكِّل عقلية ترامب التي تركز على تحقيق المكاسب وجهة نظر ثُنائية لدى صانعي السياسات مفادها أن الولايات المتحدة لا ينبغي أن تدعم الطرف الخاسر.

أما بخصوص البرنامج النووي الإيراني والموقف منه، فقد اتسمت تصريحات ترامب حول الاتفاق النووي مع إيران بأنها متقلبة. وكان ترامب قد أكد في أكثر من مناسبة أن ذلك الاتفاق يعد واحدًا من أسوأ الاتفاقات التي أبرمتها الولايات المتحدة. ورغم أن ترامب أعلن نيَّته عن إعادة التفاوض بشأنه في السابق، إلا أنه عاد وقال إنه سيراقب الاتفاق وأنه لن يتردد في فرض عقوبات جديدة على إيران بسبب تصرفاتها ومواقفها التي لا تتصل بالبرنامج النووي. ومما لا شك فيه بأنه ستكون لوفاء ترامب بوعوده بإعادة التفاوض على الاتفاق تداعيات خطيرة على الولايات المتحدة، خصوصًا مع عدم اهتمام الأطراف الأخرى المشاركة بالاتفاق بإعادة النظر فيه. وإلى جانب ذلك، لن يحصُل ترامب على الدعم والغطاء الدولي اللازم لإعادة فرض العقوبات. وبالإضافة لذلك، قد تُتاح الفرصة لإيران للتخلي عن الاتفاق، مما سيترك الولايات المتحدة دون إطار تقوم بفرض العقوبات بموجبه، كما سيُعطي إيران فرصة لتطوير برنامج نووي، وهو سيناريو لا يرغب ترامب بحدوثه.

أما إذا عنى الرئيس المنتخب بكلامه مراقبة إيران للحيلولة دون تحايلها على الاتفاق وتطوير برنامج نووي، فإن ذلك لن يُشكل أي تحول عن الوضع الحالي. وقد تتعاظم المخاطر إذا ما قرر ترامب إلزام إيران بمستوى أعلى من المعايير ضمن الاتفاق النووي، وثني البنوك الأجنبية عن الدخول إلى إيران أو فرض عقوبات غير نووية عليها. ثمة احتمال كبير أن تحدث بعض تلك السيناريوهات، ولكن ستسمر إيران في تحقيق عوائد نفطية وستستقطب استثمارات أجنبية مباشرة أعلى من مستوياتها قبل الاتفاق النووي، مما يحُدُّ من احتمالية انسحابها منه. ورغم أن الاتفاق النووي يظل موضع تهديد في عهد ترامب مقارنة بعهد أوباما، إلا أنه من المتوقع أن يُبقي ترامب عليه، حتى وإن استمر في انتقاده.